بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس: 29 **الأستاذ: سماحة العلامة الشيخ معين دقيق**

الدرس: تفسير القرآن الكريم **المبحث: سورة الإنسان**

التاريخ:14\02\2023 م **كتبه: عبدالله ضيف الستري**

توقفنا في البحث السابق في آية الإطعام وما يدور حول هذه القصة، واخترنا أن مقتضى القرائن الداخلية، هو أن هذه الآية المباركة وما يرتبط بها لها شأن نزول، وليست أولاً وبالذات ناظرة إلى قضية حقيقية، وإنما من شأن نزولها ولحن تعبيرها نستفيد حينئذ القانون العام والقضية الحقيقية العامة، وإلا هي ابتداء لها شأن نزول بالبيان الذي تقدم مفصلاً.

وأشرت في خاتمة البحث السابق أنه يوجد في المقام شبهة للفخر الرازي، وهي في الواقع يرجع كلامه إلى شبهتين:

الشبهة الأولى: تعرّض إلى أن جماعة من المفسرين جعلوا هذه الآية المباركة نازلة في حق علي بن أبي طالب عليه السلام، وفي رد هذه المقولة إن هذه الآية باعتبار أنها ورد فيها صيغة جمع ﴿يُطْعِمُونَ﴾ بل وكذلك ما قبلها من الآيات ابتداء من تقسيم الخلق إلى شاكر وكفور، ثم بيان حالة الكفور، ثم الدخول في حالة الأبرار، ثم بيان أفعال الأبرار، كلها تلاحظ أن الصيغ التي استعملت فيها الآيات هي صيغ جمع، وصيغ الجمع لا تطلق على الواحد.

فإذاً من ناحية قواعد اللغة لا تتناسب هذه الآيات مع ما يقال بأنها نزلت في حق علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأن صيغ الجمع في مقام التكلم تفخيماً وتعظيماً جائز، كما يكتب عليه مسؤولو الدول نحن رئيس الجمهورية، مع أن رئيس الجمهورية واحد.

ففي مقام التكلم يمكن للتعظيم والتفخيم أن يستعمِل المتكلم ما يدل على الجمع، وإن كان هو فرد.

لكن في مقام الإخبار عن غائب الأمر ليس كذلك ﴿فَلَمَّا قَضى زَيْدٌ مِنْها وَطَراً زَوَّجْناكَها﴾[1] فلما قضى فبينت الآية أنه زوجناكها، ولم تقل زوجناكم. ففي مقام الإخبار عن شيء غير متعارف استعمال صيغ الجمع.

فنظم هذه السورة من أولها إلى هذا الموضع الذي نتكلم عنه يقتضي أن يكون الحديث عن بيان حال كل من كان من الأبرار، الذين يتصفون بهذه الصفات ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخافُونَ يَوْماً﴾ ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعامَ﴾ وهكذا. فإذاً استعمال صيغة الجمع مع دعوى نزولها في حق علي رَحِمَهُ اللهُ لا يتناسب.

الشبهة الثانية: مع قطع النظر عن صيغة الجمع، إذ نظم الآيات ابتداء من أول السورة ﴿هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ إلى ما وصلنا إليه، كل هذه الآيات المترابطة تدل على أن الحديث ليس عن أمر خارجي واقع.

ثم -حتى لا يلتبس الأمر علينا- نحن لا نريد أن نقول بأن هذه الآيات لا تنطبق على علي بن أبي طالب، لكن انطباقها عليه كانطباقها على غيره من الصحابة، فكل آيات التقوى والبر وما شابه ذلك تنطبق على علي بن أبي طالب، وتنطبق على سائر الصحابة، خصوصاً على السابقين من الصحابة إلى الإسلام. لكن انطباق الآية على فردٍ شيء، وكون الآية نازلة في فرد شيء آخر، فتخصيص هذه الآية بمجموعة خاصة لا يتناسب مع لحنها والجمع الوارد فيها.

ثم في ختام البحث يذكر محاولة للدفاع عن كونها نازلة في حق أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهذه المحاولة خلاصتها: هذه السورة نزلت عند صدور طاعة مخصوصة وإن كانت عامة، فلعل مقصود من يقول إنها نزلت في حق علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ لا بمعنى أن الآية خاصة به، بل بمعنى أنها نزلت في وقت صدور هذا الفعل من علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ. وهذا -بحسبه- لا مانع منه، لكن لا يثبت فضيلة زائدة لعلي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ على سائر الصحابة؛ لأنه ثبت في علم أصول الفقه أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، إذ سبب نزول هذه الآية هذه الواقعة التي حصلت، لكن لا تختص به فتشمل غيره من الصحابة الذين كانوا ينفقون ويتصدقون بأموالهم.

---

[1] الأحزاب: 37

فإذاً خلاصة ما نستفيده من كلام الفخر الرازي أن دعوى أن هذه الآية المباركة وما يرتبط بها قد نزلت في حق علي بن أبي طالب ﷺ إن كان المقصود منها أنها شاملة له فلا بأس، لكن لا تثبت له مزية؛ لأنها كما تشمله تشمل غيره من أتقياء الصحابة.

وإن كان المقصود أنها مختصة به، فهذا لا يتناسب لا مع نظمها من الابتداء إلى الانتهاء، ولا مع صيغة الجمع التي عبرت عن هذه الأفعال.

فإذاً على تقدير هذه الآية لا تثبت فضيلة لعلي بن أبي طالب عليه السلام زائداً على الصحابة، وعلى تقدير تثبت إلا أنها لا تتناسب مع نظم الآية وصيغة الجمع التي عُبرت فيها عن أفعال الأبرار.

هذا خلاصة توضيح ما أفاده الفخر الرازي لرده كون هذه الآية المباركة تثبت فضيلة لعلي بن أبي طالب عليه السلام، وهذا ديدن له في كثير من الموارد.

أولاً: قبل أن ندخل في المناقشة التفصيلية بما أفاده، أشير إلى ما ذكرته سابقاً، أن الكثير من علماء التفسير، خصوصاً حين البحث عن الفضائل أو حتى الأمور الفقهية التي اختصت بها مدرسة أهل البيت عليهم السلام في الآية المرتبطة ينكرون، لكن في آيات أخرى يعترفون، والفخر الرازي وقع في ذلك.

ففي سورة الحديد -فهي بحسب الترتيب المصحفي قبل سورة الإنسان- في قوله تبارك وتعالى: ﴿لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾[2] في مقام تفسيره لهذه الآية يفاضل بين أبي بكر وعلي عليه السلام، فهذه الآية تدل على أن القتال مع أعداء الله قبل الفتح يكون أعظم حالاً ممن صدر عنه القتال والإنفاق بعد الفتح، فاعتمد ذلك كقاعدة استفادها من هذه الآية، المقاتل قبل الفتح أفضل من المقاتل والمنفق بعد الفتح.

فهذان الفعلان -الإنفاق والقتال- صاحبهما قبل الفتح أفضل من صاحبهما بعد الفتح، ومعلوم من الخارج أن صاحب الإنفاق هو أبو بكر، وصاحب القتال هو علي عليه السلام، والله سبحانه وتعالى قدم صاحب الإنفاق في الذكر على صاحب القتال، والقاعدة هي أن المنفق والمقاتل قبل الفتح أفضل من المنفق والمقاتل بعد الفتح، لكن في نفس هذين الفعلين الإنفاق والقتال قدمت الإنفاق.

---

[2] الحديد: 10

فإذاً صاحب الإنفاق مطلقاً أفضل من صاحب القتال، فالتقديم في الذكر يدل على التقدم في الفضل، وبما أن أبا بكر هو المنفق وعلي عليه السلام هو المقاتل، فهذا يعني أن أبا بكر أفضل من علي عليه السلام.

ثم يشكل على نفسه، لابد أن يكون علي عليه السلام أفضل؛ لأن أبو بكر فقط امتاز بمزية واحدة، وهي الإنفاق، وأما علي عليه السلام عنده مزية القتال -وأنت تعترف بها أن الذي قاتل هو علي عليه السلام- وعنده مزية الإنفاق بنص قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ﴾.

فيجيب عن هذه المحاولة: صحيح أن ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ﴾ نزلت في حق علي عليه السلام، لكن علي عليه السلام أطعم مرة واحدة، ولا يقال للإنسان معطاء وكريم بمجرد أن أنفق مرة واحدة.

نحن لا يهمنا هذا الاستدلال التعيس، المهم عندنا هنا أنه اعترف أن آية الإطعام نزلت في حق علي بن أبي طالب عليه السلام، وإذا فسرنا سورة الحديد نتعرض لهذا هذا الاستدلال الذي ذكره.

فشخصية مثل الفخر الرازي المعروف بالفلسفة والمعقول وما شابه ذلك، يستدل لنا بهذا الاستدلال الذي لسنا بصدد التعرض له، ولكن هذا اعتراف منه بأن آية الإطعام نزلت في حق علي بن أبي طالب عليه السلام، لكن لم يأخذ لها قيمة؛ باعتبار أنها تدل على فعل مرة واحدة.